تقرير العام WOMMT كلمة الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أيرين خان
في المؤتمر الصحفي، جمعية الصحافة الأجنبية، لندن، OP مايو/أيار OMMT

يُظهر هذا الشريط القصير الثمن الرهيب الذي يدفعه الناس العاديون لفشل قادتهم في احترام حقوق الإنسان.

إن الغرض من البدء بهذا الشريط هو التأكيد على أن الاختبار الحقيقي لحالة حقوق الإنسان في العالم يكمن في أصوات الناس العاديين وتجاربهم الحية.

ويحتوي تقرير منظمة العفو الدولية للعام OMMT على العديد من مثل هذه القصص والتجارب. إنه عبارة عن وصف عياني لحالة حقوق الإنسان خلال العام OMMS، من أفغانستان إلى زمبابوي، ويستند إلى أبحاث وتحليلات موسعة أجرتها منظمة العفو الدولية.

لعل بعضكم على علم بشريط الفيديو الذي ظهر على الانترنت والذي يُظهر الفتاة الأيزيدية الشابة دعاء الأسود وهي تُرجم حتى الموت لأنها أحبَّت رجلاً سُنياً. إنه شريط مقزز، ولكن العديد من النساء يعشن، للأسف، في حالة
خوف يومي من العنف. وتقريرنا يزخر بالمعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ويؤكد على حقيقة تفشي هذه الممارسة في أوقات السلم والحرب، وفي المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. إن مليارات الدولارات تُنفق على "الحرب على الإرهاب"، ولكن لا يبدو أن ثمة إرادة سياسية أو موارد تُذكر لمكافحة الإرهاب الجنسي ضد المرأة.

كما يكشف تقريرنا النقاب عن مخاوف ملايين البشر الذين يقعون في براثن الفقر بسبب السياسات والممارسات المشوبة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تقف خلفها الحكومات الفاسدة والشركات الجشعة. إن حقوق الإنسان قضية تتعلق بالعدالة والكرامة، ولا يمكن تحقيق أي منهما إذا استمر تهميش النساء والفقراء.

ويُظهر تقريرنا تجاهل بواعث قلق هاتين الفئتين، حيث أشاعت الحكومات القوية والجماعات المسلحة الخوف المتعمد في النفوس، مما يؤدي إلى تآكل حقوق الإنسان وخلق عالم يتسم بالخطورة والاستقطاب على نحو متزايد.

وفي العام OMMS، أدت السياسات قصيرة النظر والمثيرة للخوف إلى تقويض حكم القانون وحقوق الإنسان وتأجيج النزعة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز وقمع المعارضة وإذكاء نار النزاعات وزرع بذور المزيد من العنف.
وسرَت مشاعر الخوف وانعدام الثقة والانقسامات في أعماق المجتمع الدولي إلى حد جعلته عاجزاً من الناحية الفعلية عن مواجهة أزمات حقوق الإنسان في العام OMMS.

ولم تحظ النزاعات المنسية في سري لنكا والشيشان باهتمام يُذكر.

ومرَّت أربعة أسابيع قبل أن يمتلك مجلس الأمن الإرادة الكافية للدعوة إلى وقف إطلاق النار في حرب لبنان التي اندلعت في العام الماضي. ولم تُجرَ أية تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ومنها جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي وحزب الله. كما لم تكن هناك مساءلة ولم يتم تحقيق العدالة أو إنصاف الضحايا.

وفي بلد لم تتحقق فيه العدالة على الجرائم السابقة ضد حقوق الإنسان التي تعود إلى عقود خلتْ، فقد أضافت تلك الحرب طبقة جديدة إلى المظالم المتراكمة، وأدت إلى تعميق الانقسامات الطائفية وزيادة حالة عدم الاستقرار السياسي. إن خطر وقوع مزيد من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان واضح للغاية؛ إذا أخذنا بعين الاعتبار الأحداث التي تقع في شمال لبنان في هذا الأسبوع.

ولم يكن لدى اللجنة الرباعية المنقسمة – الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا – استعداد لقيادة العمل من أجل حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي العام OMMS ازداد عدد القتلى في صفوف الفلسطينيين ثلاث مرات عما كان عليه في العام السابق، وكان من بين القتلى NOM طفلاً.

ومع تفشي العنف وخنق الاقتصاد وانهيار الدولة، يتكشف كابوس حقوق الإنسان أمام عيوننا، بينما يظل المجتمع الدولي مغتبطاً بنفسه.

وينزف إقليم دارفور دماً على ضمير العالم، حيث لقي ما يربو على OMMI MMM شخص حتفهم ونزح داخلياً أكثر من عشرة أضعاف هذا العدد، أي نحو OKR مليون شخص. وفي العام OMMS زارت منظمة العفو الدولية منطقة شرق تشاد، بعد أن منعتها الحكومة السودانية من دخول دارفور، وسجلت شهادات حول الهجمات وعمليات القتل والنهب والسلب والاغتصاب على أيدي مليشيا الجنجويد، وبيَّنت تلك الشهادات أن النزاع قد امتد الآن عبر الحدود.

وقد طالبت حكومة الولايات المتحدة بضرورة حماية المدنيين، وهي خطوة نرحب بها. ولكن فشل الولايات المتحدة في إقناع الحكومة السودانية بقبول قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إنما يدل بوضوح على فقدان الولايات المتحدة لسلطتها الأدبية. وتتفوق الحكومة السودانية على الأمم المتحدة، وهي تعلم جيداً أن موقف مجلس الأمن أصبح ضعيفاً، ليس بسبب إنعدام الثقة في الولايات المتحدة فحسب، وإنما أيضاً بسبب ازدواجية التعامل من قبل روسيا والصين. فهاتان الحكومتان لا تقيمان علاقات وثيقة مع الخرطوم فحسب، بل قامتا بتزويدها بالأسلحة

في ظروف قد تشكل انتهاكاً للحظر على الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، بحسب الأبحاث التي أجريناها.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الأمم المتحدة إلى تشديد الحظر على الأسلحة وجعله شاملاً بحيث يُمنع إدخال أية أسلحة إلى السودان بغض النظر عن الطرف الذي تذهب إليه تلك الأسلحة.

إن الجماعات العنيفة والمتطرفة، التي تزدهر في مناخ انعدام الاستقرار والأمن الذي تخلقه الحكومات الضعيفة والدول العاجزة، أخذت تشكل تهديداً كبيراً لحقوق الإنسان، من حدود باكستان إلى القرن الأفريقي مروراً بأجزاء عديدة من القارة الأفريقية.

وما لم تتصدَّ الحكومات للمظالم التي تتغذى عليها الجماعات المسلحة، وتصبح قيادة فعالة تُخضع هذه الجماعات للمساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها، وما لم تُظهر التزامها هي بالخضوع للمساءلة، فإن تشخيص حالة حقوق الإنسان يظل مريعاً.

ويشكل العراق مثالاً بارزاً على ذلك. فقوات الأمن العراقية تحرّض على العنف الطائفي بدلاً من أن تعمل على وقفه، ونظام العدالة العراقي تشوبه نواقص مفجعة، كما أن أسوأ ممارسات نظام صدام حسين – من قبيل التعذيب والمحاكمات الجائرة وعقوبة الإعدام والاغتصاب مع الإفلات من العقاب – عادت اليوم إلى الحياة. ووردت مزاعم متكررة حول ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي الجنود البريطانيين والأمريكيين، ولكن المحاكمات والإدانات بشأنها كانت قليلة. ويتعين على الحكومة العراقية وحلفائها العسكريين أن يضعوا مقاييس واضحة لحقوق الإنسان يمكن قياس أدائهم بموجبها، من قبيل إصلاح قوات الشرطة والأمن، ومراجعة نظام العدالة، ووضع حد للتمييز على أسس طائفية، وضمان المساواة والسلامة والأمان للمرأة.

وتشكل أفغانستان مثالاً آخر على تفويت الحكومة والمجتمع الدولي فرصة بناء دولة فعالة تقوم على أسس حقوق الإنسان وحكم القانون. وفي ظل مناخ انعدام الأمن والإفلات من العقاب والفساد، تمكنت حركة طالبان من إعادة تأكيد نفسها من خلال استراتيجية الخوف والترهيب.

وتستخدم الحكومات القوية سياسة الخوف لخلق دوامة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث لا قداسة لأي حق.

إن للناس الحق في أن يكونوا آمنين، وإن على الحكومات واجب توفير ذلك الأمان لهم. بيد أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب السيئة التصور فعلت القليل من أجل تقليص حجم التهديدات، ولكنها فعلت الكثير من أجل تأجيج نار الخوف وتقويض حقوق الإنسان وحكم القانون.
وبعد مرور ست سنوات على ما سُمي بـ"الحرب على الإرهاب"، لا تزال الحكومات تعزف على وتر الخوف العام بهدف سن قوانين أكثر تقييداً للحقوق والحريات من ذي قبل. إن الجهد الذي تبذله حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة في سبيل العودة عن حظر التعذيب يعتبر أمراً فظيعاً من الناحية الأخلاقية، ولا يمكن الدفاع عنه من الناحية القانونية، وخطيراً من الناحية السياسية.

وتتعامل الإدارة الأمريكية مع العالم على أنه ساحة معركة عملاقة واحدة لحربها على الإرهاب". وظهر مزيد من الأدلة في العام OMMS على اختطاف المشتبه فيهم والقبض عليهم واحتجازهم وتعذيبهم ونقلهم من سجن سري إلى آخر في شتى أنحاء العالم، مع الإفلات من العقاب وبمساعدة الحلفاء.

فقد عثرت منظمة العفو الدولية على أدلة في وقت سابق من هذا العام على أن نحو NMM شخص كانوا يطلبون دخول كينيا من الصومال قد نُقلوا بصورة غير قانونية إلى إثيوبيا، حيث تم احتجازهم واستجوابهم من قبل مسؤولين أمريكيين. ولا يزال بعضهم قيد الاحتجاز، بينما أُطلق سراح البعض الآخر، واختفى آخرون. وكان من بين هؤلاء امرأة حامل وضعت مولودها في الحجز.

إن تصعيد المخاوف تجاه الأمن القومي يؤدي إلى تقليص مساحة التسامح والمعارضة، وإلى إسكات العديد من الأصوات المستقلة التي تدافع عن حقوق الإنسان.

وفي الدول الاستبدادية أضفى الخوف من الإرهاب على القمع القديم حلة جديدة وأمدَّه بحياة جديدة. فالبلدان الغربية التي كانت ذات يوم أقوى الداعمين لحرية الكلام، باتت اليوم خرساء في احتجاجاتها. ووجدت الحكومات الاستبدادية مبررات جديدة ووسائل جديدة لإسكات منتقديها. وفي ظل مناخ الخوف والأصولية، أصبحت الجماعات المتطرفة تستهدف الذين يتجرأون على الاحتجاج بشكل أكثر علنية.

إن الصحفيين والكتاب والنقابيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان هم اليوم أقوى وأشجع الأبطال الذين يذودون عن حقوق الإنسان، ولذا فإنهم يدفعون ثمناً باهظاً، من أفغانستان إلى زمبابوي، ومن ميانمار إلى إيران وكوبا وإثيوبيا. وتُستخدم طائفة واسعة من الأساليب لإسكاتهم، من عمليات القتل السياسي في الفلبين، إلى القوانين الجديدة التي تنظم عمل المنظمات غير الحكوم¡?ة في روسيا، ومن الرقابة المستمرة في الصين إلى المنع من السفر في السعودية. وفي بلدان كالصين وفيتنام ومصر وبيلاروس، أصبح الانترنت يمثل الثغور الجديدة لنضال المعارضين.

والهدف ليس إسكات المعارضة فحسب، وإنما جعل سجين الرأي بالأمس سجيناً للخوف اليوم. وهذا هو سبب قمع المعارضة بوقاحة وإفلات من العقاب. ففي تركيا حوكم أحد الحائزين على جائزة نوبل. وفي روسيا أطلق مهاجمون مجهولون النار على صحفية شجاعة فأردوها قتيلة. وسجلت كولومبيا أعلى رقم في عدد النقابيين الذين قُتلوا في هذا العام.
ويشكل الصحفيون هدفاً خاصاً لعمليات القتل، حيث قتل SM منهم في العراق وحده. ومن أبرز هذه الحالات عملية اختطاف ألن جونستون

مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في غزة. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية مناشدة لإطلاق سراحه. وإنني أغتنم هذه الفرصة اليوم للدعوة مجدداً إلى الإفراج عنه.

في عدد كبير جداً من البلدان، تُستخدم سياسة الخوف لتأجيج نار التمييز والانقسام
في العام الماضي ازدادت مظاهر التعصب والتمييز والعنصرية، التي أنعشتها استراتيجيات مكافحة الإرهاب التي تقوم على التمييز، وفاقمتها المخاوف من الهجرة الخارجة عن السيطرة، وأذكى نارها السياسيون الذين لا يتحلون بروح المسؤولية ووسائل الإعلام الشعبوية.

وفي العديد من البلدان الأوروبية، ازدادت الحوادث الناجمة عن رُهاب الإسلام ومعاداة السامية. وفي العديد من البلدان والمجتمعات المسلمة تتنصاعد مشاعر العداء للغرب وأمريكا، ويتم التلاعب بها بسهولة من قبل الجماعات المتطرفة، بحيث يتولد عنها العنف.

وفي روسيا تشجع الأيديولوجيات القومية على ارتكاب جرائم الكراهية ضد الأجانب والأقليات. وفي شتى أنحاء أوروبا يتفشى التمييز والفصل العنصري والإقصاء لطائفة الروما.

يُظهر تقريرنا أن الزعماء الجبناء وقصار النظر يعمدون إلى تقويض حقوق الإنسان والتهرب من المساءلة. ففي روسيا ثمة انجراف ملحوظ نحو الاستبداد. و في الصين تشير أوضاع حقوق الإنسان إلى أن هناك الكثير مما ينبغي عمله في الداخل والخارج. وتصبُّ الولايات المتحدة الأمريكية كل اهتمامها على أمنها الخاص بلا كلل أو ملل، وبغض النظر عن ثمن هذا الأمن الذي يُدفع على حساب حقوق الإنسان والقيم العالمية. ويروّج الاتحاد الأوروبي المعايير المزدوجة للذود عن حقوق الإنسان في الخارج وانتهاكها في الداخل، بينما يستخدم الاتحاد الأفريقي ذريعة السيادة كدرع يتحصّن خلفه لتفادي اتخاذ إجراءات قاسية ضد بلدان مثل زمبابوي.

أما البطل الحقيقي للتغيير والأمل فهو المجتمع المدني، الذي ناضل بنجاح في وجه جميع الصعاب من أجل إبرام معاهدة للحد من بيع الأسلحة التقليدية ومراقبتها، والذي دعم سيرورة العدالة الدولية وطالب بوضع حد للإفلات من العقاب.

لقد أظهر المجتمع المدني أنه مثلما يتطلب ارتفاع درجة حرارة الأرض اتخاذ إجراءات عالمية ووضع استراتيجيات مستدامة، فإن ذوبان حقوق الإنسان ينبغي معالجته عن طريق التضامن الأممي واحترام القيم العالمية.

ويتحدث تقريرنا عن الحاجة إلى منهج مستدام لحقوق الإنسان يستثمر في مؤسسات العدالة والمساءلة والشفافية، وهو منهج طويل الأجل يركز على مبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون، وليس على مجرد إجراء انتخابات. ومع تولي المشرّعين والزعماء الجدد مقاليد السلطة في البلدان والمؤسسات الرئيسية، يصبح لديهم فرصة للعمل بشكل مختلف، والتحول من الخوف إلى الأمل. ولذا فإننا ندعو الكونغرس الجديد في الولايات المتحدة إلى إلغاء أو مراجعة قانون اللجان العسكرية بصورة جوهرية بحيث يتماشى مع المعايير الدولية.

ومع تغير القيادة في فرنسا والمملكة المتحدة، فإننا ندعو الزعماء الجدد إلى اتخاذ موقف بشأن قضية فلسطين والنـزاع في الشرق الأوسط.

وينبغي أن يمارس الأمين العام الجديد للأمم المتحدة ضغوطاً شديدة من أجل تبني مقاربة شاملة- وليس بالقطعة- لقضية النـزاع في دارفور، ونشر قوات دولية لحفظ السلام بشكل عاجل وملح، والبدء بعملية سلمية تقوم على مبدأ العدالة وحقوق الإنسان للجميع. وبذلك يستطيع الأمين العام إعادة التأكيد على الدور الفريد لمكتبه وللأمم المتحدة كحارس لحقوق الإنسان.

وفي أوروبا يأتي زعماء جدد إلى سدة الحكم في كل من فرنسا والمملكة المتحدة. وينبغي أن تمارس هذه القيادة الجديدة نفوذها على نحو أفضل، وأن تلعب دوراً أكثر فعالية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد حان الوقت لأن تتوقف أوروبا عن لعب دور ثانوي تابع للولايات المتحدة، وأن تكون على قدر مسؤولياتها كقوة عالمية.

لمشاهدة المؤتمر الصحفي، أنظر الموقع:
http://thereport.amnesty.org/page/5471

http://thereport.amnesty.org